قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على اتفاقية بين جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا لاتاحة مساعدات مالية بـ ١٠٠ مليون فرنك بلجيكى والموقعة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على إتفاقية إتاحة مساعدات مالية بـ ١٠٠ مليون فرنك بلجيكى الموقعة بين جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٠ من ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٧ فبراير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

اتفاقية

بين حكومة جمهـــورية مصر العـــربية وحكومة مملكة بلجيكا بشـــأن إتاحة مســـاعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة جمهورية مصر العربية أن حكومة جمهورية مصر العربية (يشار إليها فيما بعد باسم حكومة مصر) وحكومة مملكة بلجيكا (يشار إلية فيما بعد باسم حكومة بلجيكا)

آخذين فى الاعتبار أنه فى نصوص القانون الصادر فى ٣ من يونيو سنة ١٩٦٤ والمكمل بالقزار الملكى الصادر فى ١٠ من نوفمبر ١٩٦٧ التى تخول لوزير المالية بمملكة بلجيكا والوزير المختص بالعلاقات التجارية الخارجية سلطة منح قروض للدول الأجنبية .

وباعتبار أنه من المرغوب فيه أن تكون المساعدات المـالية المنصوص عليها فى الاتفاقية الحالية متاحة فى نطاق إطار جهود التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية ، ورغبة فى المساهمة فى التنمية فى جمهورية مصر العربية والمشاركة فى توسيع التجارة من البلدين .

قد أبرمنا الاتفاقية التالية :

(مادة ١)

المدفوعات

تمنح حكومة مملكة بلجيكا حكومة جمهورية مصر العربية قرضا بدون فوائد قيمته ١٠٠ (مائة) مليون فرنك بلجيكى .

ويتاح هذا القرض لحكومة مصر دفعة واحدة بالفرنك البلجيكى يودع فى حساب باسم البنك المركزى المصرى ويقوم بفتحه البنك الأهلى البلجيكى . و يتم هذا الدفع فى أقرب وقت ممكن بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذه الاتفاقية .

(مادة ٢)

السداد

١ ــ تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بسداد قيمة القرض لحكومة مملكة بلجيكا على عشرين قسطا سنويا تبلغ قيمة كل منها خمسة مليون (٥,٠٠٠,٠٠٠) فرنك بلجيكى .

٢ ــ تتم هذه المدفوعات بالفرنك البلجيكى فى بروكسل لحساب البنك الأهلى البلجيكى بوصفه خزانة للدولة البلجيكية ، ويتم ذلك سنويا فى ٣١ ديسمبر ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٩٠

(مادة ٣)

استخدام القرض

تستخدم حكومة مصر المساعدات المالية المقدمة لها طبقا لهذه الاتفاقية لتمويل دراسات وتنفيذ مشروعات التنمية فى مصر بواسطة شركات بلجيكية أو لشراء سلع رأسمالية أو معدات صناعية بلجيكية لازمة لهذه المشروعات .

تحدد الإجراءات الفنية لتنفيذ نصوص هذه الاتفاقية بالاشتراك الطرفين وذلك بخطابات متبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة البلجيكية .

(مادة ٤)

نقل البضائع التى يتم شوائها طبقا لأحكام هذه الاتفاقية يكون متاحا للناقلين فى كل من مصر وبلجيكا .

(مادة ٥)

المدفوعات التى تتم طبقا لهذه الإتفاقية لسداد القرض تكون معفاة من جميع الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلة أيا كانت والتى تسرى على مثل هذه المدفوعات تطبيقا لأى تنظيمات أو تشريعات قانونية فى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا .

(مادة ٦)

يتفق كل من البنك الأهلى البلجيكى والبنك المركزى المصرى باعتبارهما وليكن لكل منهما على الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ نصوص هذه الإتفاقية .

(مادة ٧)

تصبح نصوص هذه الإتفاقية سارية المفعول اعتبارا من التاريخ الذى يتم تحديده فى الكتب المتبادلة التى تفيد استيفاء الإجراءات الواجبة وفقا للتشريعات المحلية لكلا الطرفين المتعاقدين لتنفيذ هذه الإتفاقية .

وإشهادا على ذلك وقع المندوبان المفوضان لهذا الغرض هذه الإتفاقية .

حررت فى بروكسل فى اليوم الثالث من أكتوبر ١٩٧٩ من أصلين باللغة الانجليزية .

عن حكومة مملكة بلجيكا	عن حكومة جمهورية مصر العربية
ج . جينز	عبد العزيز زهوى
وزير المالية	وكيل وزارة الاقتصاد
ل . اوتوز	والتجارة الخارجية
وزير التجارة الخارجية	والتعاون الاقتصادى

بروكسل فى ٣ أكتوبر ١٩٧٩

صاحب السعادة

لتطبيق نصوص المادة (٣) من الإتفاقية التى تم توقيعها بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا ، أتشرف باقتراح اتباع الإجراءات الفنية التالية :

١ ـــ يستخدم مبلغ مائة مليون فرنك بلجيكى المتاح لمصر طبقا للمادة ١ (المشار إليه فيما بعد المبلغ بالفرنكات البلجيكية) فقط للسداد لصالح أشخاص وشركات يتركز نشاطها التجارى فى بلجيكا وذلك بالنسبة للسلع الرأسمالية والمعدات الصناعية البلجيكية والخدمات المتعلقة بها وذلك بغرض تنفيذ العقود ، التى أصدرت لها حكومة جمهورية مصر العربية أذونات الاستيراد إذا لزم الأمر والتى أبرمت بعد تاريخ توقيع الاتفاقية المذكورة .

٢ ـــ تقدم حكومة جمهورية مصر العربية إلى وزارة الخارجية والتجارة الخارجية البلجيكية عن طريق البنك المصرى الوكيل صور فوتوغرافية من العقود التى ستسدد عنها مدفوعاتها من السلع بالفرنكات البلجيكية . وسوف تطلب الوزارة المشار إليها بعاليه من حكومة جمهورية مصر العربية موافاتها بأى بيانات إضافية قد تكون ضرورية لتأكيد ما إذا كانت المدفوعات المستحقة عن تنفيذ العقود تتمشى مع أهداف هذه الاتفاقية وتشمل هذه العقود المعلومات التالية :

(ا) تاريخ صدور ترخيص الاستيراد بمعرفة حكومة جمهورية مصر العربية فى حالة ما إذا كانت هذه الوثيقة مطلوبة .

(ب) طبيعة الأعمال والخدمات المقدمة .

(جـ) طبيعة السلع المستوردة وكذلك رقم البند فى التعريفة الجمركية المصرية .

(د) أصل السلع بلجيكية .

٣ — المدفوعات التى تتم طبقا للعقود المذكورة أعلاه سوف تتم عن طريق خطابات اعتماد تصدر لصالح شركات فى بلجيكا بواسطة بنوك تجارية فى مصر وتخطر عن طريق البنوك المراسلة لها فى بلجيكا . ويقوم البنك المراسل بالسداد للشركات البلجيكية بالفرنك البلجيكى بشرط أن تكون المستندات متمشية مع أحكام خطابات الاعتماد وشروطها ثم تطلب بعد ذلك إعادة الدفع من البنك الأهلى البلجيكى عند تقديم المستندات التالية :

(ا) شهادة دفع من البنك البلجيكى المراسل تفيد بأن الدفع قد تم من جانبهم إلى موردين فى بلجيكا فى مقابل مستندات شحن مستخرجة طبقا لشروط خطاب الاعتماد وأحكامه فى حالة تسليم البضائع .

(ب) نسخة معتمدة من العقد فى حالة تنفيذ أعمال وخدمات .

(ج) صورة فوتوغرافية من الفواتير النهائية التى أصدرتها الشركات فى بلجيكا شاملة أرقام العقود المتصلة بها .

يقوم البنك الأهلى البلجيكى عند تقديم هذه المستندات وتدبير المبالغ بالفرنك البلجيكى بإعادة السداد للبنوك المراسلة فى بلجيكا .

ونكون شاكرين لسيادتكم إذا ما أكدتم موافقة السلطات على هذه الشروط .

وتفضلوا بقبول فائق تقديرنا ،

ج . جينز
وزير المالية

ل . اوتيرز
وزير التجارة الخارجية

بروكسل فى ٣ أكتوبر ١٩٧٩

سعادة

تطبيقا للمادة ٧ من الاتفاقية الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا بشأن إتاحة مساعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة جمهورية مصر العربية ببروكسل فى ٣ أكتوبر ١٩٧٩ .

يشرفنا إحاطتكم أن الإجراءات الرسمية التى تتطلبها التشريعات البلجيكية لتنفيذ هذا الاتفاق قد استكملت .

وبالتالى نقترح أن يكون تاريخ دخول الاتفاق إلى حيز التنفيذ محدد بتاريخ ردكم .
وتفضلوا بقبول فائق تقديرنا ،،

ج . جينز
وزير المالية

ل . اوترز
وزير التجارة الخارجية

سعادة
عبد العزيز زهوى
وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قـــرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/٧ بشأن الموافقة على اتفاقية بين جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا لإتاحة مساعدات مالية بـ ١٠٠ مليون فرنك بلجيكى والموقعة فى بروكسل بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة : تنشر فى الجريدة الرسمية الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا لإتاحة مساعدات مالية بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك بلجيكى والموقعة فى بروكسل بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣ ، ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٢٨

وزير الدولة للشئون الخارجية
د . بطرس بطرس غالى